سلسلة: علماء الإسلام وملحمتهم التقويمية عبر التاريخ

مقدمات نحو صياغة أنموذج منظوري إرشادي إسلامي عام في الفقه والعلوم

(10) صناعة الفقه:

الأصولية الجعفرية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة الهمجية

الحلقة الرابعة

1) في البداية كانت الشورى

تبين لنا مما تقدم، وبشواهد لا تُرد من التاريخ المتفق عليه بين كل الفرقاء السياسيين المسلمين، ومن ضمنهم الشيعة بأحزابها المعتبرة: الأدارسة، والزيود، والإحدى عشرية..، التي لم تخرج من ربقة الإسلام،، أن مبدأ الشورى، كنمط في اختيار الحاكم، وإن اختلفت حيثيات تنزيله على الأرض وتطبيقاته، ظل هو السائد.

وقد كرس الخليفة الراشد، عليّ كرم الله وجهه، العمل بذات المبدأ، ولم يستخلف أحداً بعده على المسلمين، حتى وهو يكابد في نزعه الأخير من طعنة ابن ملجم الغادرة والقاتلة، رغم إلحاح الناس عليه، مذكرين إياه، بسابقة ما فعل عمر بن الخطاب، الخليفة الثاني رضي الله عنه في مثل ظرفه، إلا أنه لم يصغ لاقتراحهم ولا انصاع لمنطقهم، ولا استطاعوا زحزحته عن موقفه، وهو ينازع الغرغرة، ليترك الأمر شورى بين المسلمين ما تركها الرسول ﷺ قبله، إلى أن تبادر أشياعه، من تلقاء أنفسهم، وبايعوا لابنه الحسن.

فقد جاء في "نهج البلاغة"[1]، نقلاً عن المؤرخ أبي الحسن، علي بن محمد بن عبد الله المدائني (135 هـ-225 هـ):

{ولما توفي عليّ عليه السلام خرج عبد الله بن عباس بن عبد المطلب إلى الناس فقال: إن أمير المؤمنين (ع) توفي وقد ترك خلفاً، فإن أحببتم خرج إليكم، وإن كرهتم فلا أحد على أحد. فلبى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا. فخرج الحسن فخطبهم..}.

[1] نهج البلاغة (16: 22).

قلت: فلا ورود لوصية استخلاف أو عهد على ما سوف تلفق الجعفرية الملفقة اللاحقة.

وتعد بيعة **الحسن** ﷺ بيعة طوارئ ناقصة، حصلت في ظروف **حرب أهلية**، ليستمر **الحسن** على نهج **والده** في محاربته لأهل الشام على بغيهم، ما حاربهم والده قبله، وإن بشرعية أقل وضوحاً من شرعية والده قبله، إلى أن تم الصلح بين **الحسن** وبين **معاوية بن أبي سفيان**، لما رآه **الحسن** رضي الله عنه، من مصلحة في حقن دماء المسلمين، فيما سيشتهر لاحقاً بين المسلمين بمسمى: "**عام الجماعة**"!، والذي سيسميه بعضهم من وجهة نظر مخالفة: "**عام الفرقة**"[2]، وذلك في أواخر شهر جمادى الثانية من سنة إحدى وأربعين للهجرة.

وكان مما جاء في بنود هذا الصلح[3]:

هذا ما صالح عليه **الحسن بن علي بن أبي طالب** **معاوية بن أبي سفيان**. صالحه على أن يسلم إليه ولاية أمر المؤمنين على أن يعمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وسيرة الخلفاء الراشدين، وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً، بل يكون الأمر بعده **شورى بين المسلمين**.

---

[2] قال الجاحظ المعتزلي: {وما كان عام جماعة، بل كان عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة، والعام الذي تحولت فيه الأمة ملكاً كسرويا والخلافة منصباً قيصرياً}. أنظر "رسائل الجاحظ الكلامية" ص. 244، بعناية د/علي ملحم، منشورات دار مكتبة الهلال، ط. أولى 1987، بيروت.

[3] أنظر: أبا الحسن، علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي الجعفري في "كشف الغمة في معرفة الأئمة" (1: 570) ضمن مجموعة: "بحار الأنوار" للمجلسي. وكذلك عند محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني الجعفري في "مناقب آل أبي طالب" (4: 33). وتعمدنا نقل الخبر من المصادر الجعفرية كمعطى خام، لأن مؤدلجي الفرقة، يقفزون دائماً فوق المعطيات لبناء صروح تخيلاتهم، التي لا سند لها من النصوص أو التاريخ أو الوقائع، وهذا ما يدمغ جدلياتهم بالسفسطة وليس التحقيق، على ما ستتبين مراراً وتكراراً من خلال هذه الدراسة. والحكم بعد ذلك للقارئ النبيه.

قلت: وأورد الشيخ: محمد بن محمد بن النعمان، المعروف بالشيخ

المفيد (336 هـ - 413 هـ) (صورة متخيلة له) وغيره، من شيوخ الإحدى عشرية، بعض بنود هذا الصلح فقال[4]:

فتوثق (الحسن بن علي) لنفسه من معاوية لتأكيد الحجة عليه، والاعتذار فيما بينه وبينه، وعند الله ﷻ وعند كافة المسلمين واشترط عليه:

أولا: ترك سب أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) والعدول في القنوت عليه في الصلوات.

ثانياً: وأن يؤمِّن شيعته رضي الله عنهم، ولا يتعرض لأحد منهم بسوء، وأن يوصل إلى كل ذي حق منهم حقه.

فأجابه معاوية إلى ذلك كله وعاهده عليه وحلف له بالوفاء به.

قلت: فهذا ما تناقلته كتب المؤرخين، ومن ضمنها المصادر الإحدى عشرية نفسها كما ترى، ولا ذكر في بنود هذا الصلح، لحق من الحقوق التي ستدعيها الشيعة اللاحقة للحسن ﷺ، سواء فيما يخصه هو نفسه، أو أشياعه، عدا هذه الحقوق المدنية المترتبة عن أي صلح بين طائفتين مسلمتين متنازعين. وإنما كان التركيز بالأساس، على أمر الخلافة

[4] أنظر الشيخ المفيد في: "كتاب الإرشاد" (2: 14)، ونفس الشروط تجدها منقولة بحذافيرها في كتاب:"كشف الغمة" (1: 541) للأربيلي، و"إعلام الورى" لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: 548 هـ)، ص. 206، والكتب الثلاثة توجد ضمن مجموعة "بحار الأنوار" للمجلسي.

الراشدة والشورى.[5] وهي سمة بارزة من سمات متطلبات **الحداثة السياسية**، كما تتجلى في عرف **المعاصرين**، بحسب اصطلاحهم المتأخر.

ومع، يأبى بعض **المؤدلجين الجعفرين المراجعاتيين** سوى دس رؤوسهم في التراب، لكلا يروا ما يرى الناس، إما افتراءً على وقائع التاريخ أو تدليساً على بسطاء العقول!.

1.1) الأدلجة الإحدى عشرية ومحاولة إعادة كتابة التاريخ

ظل الكذب الصراح على **أئمة آل البيت**، من طرف **الغلاة** و**الزنادقة** و**الملاحدة**، وبمثل تلك النقائض السلوكية الصارخة، الشاهدة على تصرف أئمة الشيعة، بما لا يتفق والتصورات النظرية اللاحقة!، التي صنعها خيال منظري الإحدى عشرية المتأخرة لأئمتها!، ظاهرة عامة وبصمة بارزة تطبع المذهب.

وظل يخرج بين الفينة والأخرى، وإلى عصرنا الحاضر، من يحاول، وبإصرار عنيد وعجيب!، إحلال "**الأسطورة**" مكان **الواقع التاريخي** المحض!، دون قبس من موضوعية أو بصيرة من منطق، حال ما كنا نجد في الدعاية **الإحدى عشرية** النمطية القديمة، في تلك المؤلفات المنسوبة إلى أشخاص، ينعتون زوراً! بأنهم ينتمون إما إلى المذهب **الشافعي!**، أو مذهب **أبي حنيفة!**، أو **مالك!**..إلخ.، ويتبنون مع ذلك !!!! **كل أطروحات الإحدى عشرية وعقائدها بحذافيرها!!!!!.**

[5] سوف نعرض لتلفيقات بعض المراجعاتيين المعاصرين في هذا المجال لاحقاً..

وهذا ما خلد لنا، أحد نماذجه الخلاسية بامتياز!، الوراق الجعفري الشهير: **محمد بن**

إسحاق: ابن النديم (ت: ما بعد 377 هـ) في كتابه: "**الفهرست**" في وصفه **لأبي الحسن، محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب** (281 هـ – ما بعد 334 هـ) بقوله[6]:

وكان على الظاهر! يتفقه على مذهب **الشافعي!**، ويرى **رأي الشيعة الإمامية في الباطن!**، وكان فقيهاً على المذهبين!.

قلت: وقد مثل هذا النوع من التدليس المتخفي، السمة البارزة في مؤلفات كل من:

أ) **أبي عبد الله بن يوسف بن محمد التوفلي الكنجي** الملقب زوراً **بالشافعي!**، وما له من الشافعية من قطمير!، في كتابه: "**البيان في أخبار صاحب الزمان**"!

[7]،

ب) **وعبيد الله بن عبد الله بن أحمد، المعروف بالحاكم الحسكاني الحذاء النيسابوري الشيعي** (363 هـ – 450 هـ)، في كتابه: "**شواهد التنزيل**"[8]،

---

[6] أنظر: ابن النديم: "كتاب الفهرست" ص. 287، دار المعرفة، بدون تاريخ.

[7] قلت: مصطلح "صاحب الزمان" مصطلح إحدى عشري ل "المهدي" لا تعرفه فرق السنة ولا الزيدية الشيعية.

[8] قال الآقا بزرك الطهراني في كتابه: "الذريعة إلى تصانيف الشيعة" (4: 194) :
الحاكم الحسكاني مؤلف " شواهد التنزيل ". وهو: الشيخ الحاكم أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسكان القرشي العامري النيسابوري المنسوب إلى جده حسكان كغضبان كما ترجمه كذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ (3: 390) وذكر أنه الحاكم المعروف بابن الحداد من ذرية عبد الله بن عامر الذى افتتح خراسان زمن عثمان ، وذكر أنه كان معمرا عالى الاسناد صنف وجمع وحدث عن جده وعن أبى عبد الله الحاكم بن البيع النيسابوري (ت: 405)... إلى أن قال: وقد أكثر عنه عبد الغافر بن اسماعيل الفارسى

ت) وسليمان بن خوجة إبراهيم قبلان الحسيني النقشبندي القندوزي الشيعي (1220 هـ/1805 م - 1270 هـ/1853 م) في كتابه: "ينابيع المودة لذوي القربى"وله مختصر (صورة الغلاف) 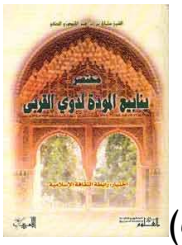

، المنعوتين كلاهما زوراً وبهتاناً **بالحنفيين!** واللذين، لو علم **أبو حنيفة** رحمه الله، بانتسابهما إلى مذهبه، لتقلب تضوراً في قبره عجباً!.

وأعجب! من كل هؤلاء وأغرب!، مؤلف كتاب: "**الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**" الذي افتتح كتابه بقوله[9]:

وبعد، فإني رجل **من أهل الذمة!!!!!** ، ولي بذلك على أهل الإسلام ثبوت حرمة، فيجب ألا يعجلوا بذمتي على ما أسطره، بل يتفكروا في حقيقة ما أذكره، فرب ملوم منا لا ذنب له. وذلك أني مذ نشأت سمعت اختلاف أهل الملل في كل زمان، فسافرت بنفسي وخاطري وناظري في العقائد والأديان لأحصل لنفسي السلامة وأفوز برضا الله ودار المقامة، وأسلم من ندامة وخطر يوم القيامة،...

(المولود 451 هـ والمتوفى 529 هـ) وذكره في تاريخه لكنه لم يحدد فيه وفاته وقد توفى بعد التسعين وأربعماية ، ووجدت له مجلسا يدل على تشيعه.

[9] "الطرائف" ضمن "بحار الأنوار" للمجلسي، ص. 3.

ثم نجده يشرع في التبكيت على أئمة السنة الأربعة: مالك، وأبي حنيفة، والشافعي وأحمد، منتصراً لأطروحات الإحدى عشرية التقليدية، ملماً بالأصول والفروع وعلم الخلاف لدى الجميع، بأكثر مما يتوفر مثله عند القليل من:

أئمة الخلافيات المسلمين أنفسهم!

قلت: فهذه نمطية كتب، لا زالت لها سوق نافقة بين الأخبارية الإحدى عشرية المعاصرة!، حيث نجد عجزتهم يعنون بها عناية فائقة ويجددون طباعتها، بالرغم من جفاف موضوعاتها، وقلة غناها فيما تتصدر للمنافحة عنه!، أو ما نجد في كتب، من يمكن أن نصطلح على تسميتهم ب: "المراجعاتيين الخرافيين الأفاكين" من شاكلة: الأخباري:

أ) عبد الحسين! بن يوسف شرف الدين الموسوي العاملي (1290 هـ/1873 م – 1377 هـ/1957 م)

، تلميذ الميرزا محمد حسين النوري الطبرسي: صاحب كتاب: "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب"

، الذي يدعي فيه إيمان كافة مراجعهم ب تحريف القرآن!، على ما سيأتي تفصيله لاحقاً في هذه الدراسة.

وقد نسج في كتابه الأحبوكة!: "المراجعات"

قصة، اختلق من خلالها حواراً وهمياً دار بينه وبين شيخ المالكية ومفتي الجامع الأزهر، الشيخ سليم بن أبي فرّاج بن سليم بن أبي فراج البشري (1284 هـ/1867 م – 1335 هـ/1917 م)
، وشيخ الوزير والسلفي المغربي الشهير، أبي شعيب بن عبد الرحمن الصديقي الدُكّالي (1295 هـ/1878 م – 1375 هـ/1938 م)[10]، ينتصر في كتابه هذا على الورق!، لأطروحات الإحدى عشرية العقدية التقليدية، على أطروحات أهل السنة!!!!!!!.

قلت: وخاصية المؤدلجين المشرفين على إعادة طبع هذا الكتاب، حتى بعد موت مؤلفه شرف الدين بزمن بعيد، هي أنه كلما:

كشف النقاد السنة على تناقض ظاهر أو كذب صراح حول نقطة من النقط التي أثارها الكتاب وسلم بها كحقائق لا تقبل الرد، إلا وعدلها المؤدلجون أو أسقطوها رأساً من الطبعات اللاحقة!، حتى أنك لو استحضرت كل النسخ واستعرضت ما غير فيها لأخذك العجب من هذا التدليس على ضعاف عقولهم، الذين يتغذون بمثل هذه الأحابيل!

[10] قدم به السلطان المغربي المولى عبد الحفيظ من الحجاز خلال فترة حكمه (1908 - 1912 م) لنشر السلفية في المغرب.

وهو منهج أقل ما يقال عنه أنه يتغذى على أســاطيره المؤســسة وأوهامــه الهوســية وتخريفاته العنقائية[11].

أو ما نجد عند صنوه العراقي المعاصر المتأسي به في هذا المنحى التلفيقي:

ب) السيد المرتضى العسكري (1332 هـــ ــ 1428 هــ/2008 م) في سلسلة كتبه: "معالم المدرستين" ، و"خمسون ومائة صحابي مختلق!"، و"عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى" !"، وأحاديث أم المؤمنين عائشة ،... إلــخ. أو عنــد تلميذهما، من أصحاب مركز الغدير اللبناني للدراسات الإسلامية:

ب) العراقي: صائب عبد الحميد، الذي ينحو منحى الرجلين حذو القذة بالقــذة، لا يحيد عن منهجهما ولا يزيغ، بالرغم من انقضاء العمر الافتراضي لمثل هــذا النمط من الجدل السفسطائي غير العقلاني ولا الموضوعي، المفضوح النكهة والمنطلق!، والذي يدعي صاحبه مع ذلك الموضوعية!، ويدعو إلــى إعــادة كتابة التاريخ الإسلامي بدون تحيز!، اللهم ما كان من تحيزه السافر لــشرنقة

[11] ومن هذه الملاحظة العرضية، فإني أقترح على بعض طلاب الحوار والجدل العقدي، أن يتتبعوا طبعات هذا الكتاب، ويبينوا كيف تمت هذه المراجعات الفعلية لكل أطروحات الكتاب في طبعته الأولى، وطبعاته التالية، كنمط من أنماط هذا النوع من التلفيق، الذي اشتهرت به الأخبارية الجعفرية عامة، في أدبيات جدلها العقدي.

أباطيل حزبه!، كما نجد في نمطيـــة عنـــاوين كتبـــه: "ابن تيمية في صورته

الحقيقية!! صدر عام 1415 هـ - 1995 م عن مركز الغدير / بيروت ، وصدر في طبعته الثانية عن مركـز الغـدير سـنة 1417 هـــ / 1997 م ، و"حوار في العمق! من أجل التقريب!! الحقيقي!

"، و"الوهابية في

صورتها الحقيقية!" ، وتاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، مسار

الإسلام بعد الرسول ونشأة المذاهب وصدر عن مركز الغدير للدراسات الإسلامية سنة 1417 هـ - 1997 م. ،..إلخ.

قلت: وهو يقول في سيرته بأنه ولد عام 1956 م بمدينة (عانة) بالعراق، وأنه ترعرع وفق مذهب أهل السنة والجماعة!!!!!، وأنه واصل دراسته الأكاديمية حتى نال شهادة البكالوريوس في فرع الفيزياء، أي أنه نال شهادة محاربة الأمية في الفيزياء، فما بالك بغيرها!، ثم عين مدرساً في إحدى المدارس الثانوية.

وناهيك به من مستوى في العلوم، أن يكون صاحبه قد فقه شيئاً من السنة التي يدعي أنـــه وجد آباءه عليها، وفي العراق!!!!، أو في التشيع الذي يدعي أنه استهواه!!، حرفاً، علـــى غرار آخرين، من شاكلته ادعوا التحول من السنة إلى التشيع!

قلت: وهل يفعل هذا، بعد اطلاعه على ما نكتب في هذا الموقع، سوى بليد طبع الله على قلبه.

أو عند شاكلة أخرى من الخرافيين الأسطوريين، الولعين بالكتابة الخيالية حول خرافة المهدي، ما تخصص الكتاب الخياليون الغربيون في قصص "سوبرمان "، و"الرجل العنكبوت " الخاص بالأطفال!، وما شابه ذلك، حال:

ت) كامل سليمان في كتاب: "يوم الخلاص في ظل القائم المهدي" ،

ث) ومحمد كاظم القزويني في: "الإمام المهدي من المهد إلى الظهور!" ،

ج) ومحمد محمد صادق الصدر (1363 هـ/1943 م – 1419 هـ/ 1999 م)

في: " موسوعة الإمام المهدي!"،

ح) ويوسف مدن في: "بناء الشخصية!! في خطاب الإمام المهدي!!!" ،

....

أو في المحور الذي اعتمدته مجلة "المنهاج" لسان حال الأخبارية اللبنانية من مؤسسة الغدير، بعنوان سوريالي لافت: "في انتظار الإمام المهدي!، ما العمل!!؟؟"[12]، وبعناوين فرعية من شاكلة ما كتب المسمى: نبيل علي صالح، تحت عنوان: "ثقافة الانتظار الرسالي!: في مواجهة الواقع المنحرف!"[13]، أو بنقيضة أكثر فكاهة! وأكثر ضدية! في مثل عنوان: " أهمية المنهج العلمي! والموضوعي! في تركيز ثقافة الانتظار الرسالي!!؟؟"[14]، بينما أول المسلمات الفطرية البديهية والمتبادرة، حتى بدون إعمال للعقل، هي تهافت مثل هذه الترهات الصبيانية المرضية، فما بالك أن يستعان على إثبات شيء من هذا الهوس بنقيضه أي: ب المنهج! أو العلم! أو الموضوعية!!!.....إلخ.

أو ما سطر يراع مخرف مصري، إن كان له من وجود حقيقي! وليس وجوداً افتراضياً!، كصنوه السوري أعلاه!، في عنوان إشكالي!: "في انتظار المهدي! ما نحن فاعلون!؟؟"[15]، أو ما سطر مخرف مغربي باسم: محمد دكير! بعنوان: "قراءة في كتاب الإمام المهدي المنتظر! وأدعياء! البابية والمهدوية بين النظرية والواقع!" منتصراً لدعوى الإحدى عشرية.

---

[12] بقلم السوري الجعفري نبيل علي صلاح، مجلة "المنهاج" ص. 234 – 256، مركز مؤسسة الغدير، العدد 12، شتاء 1419 هـ/1998 م.

[13] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

[14] نفس المرجع ص. 249.

[15] سموا كاتب المقالة باسم: صبري أحمد علي موسى. أنظر "المنهاج" ص. 257.

قلت:

وللمغاربة في هذه المضمار، تاريخهم الحافل وباعهم الطويل في التخريف، حال ما وجدنا عند ابن تومرت الموحدي نفسه، وعلى معرفته الواسعة وأسفاره، في مهدويته التي استجلبها من الشرق. أنظر كتابنا: "شطحات لفقهاء بضاعتهم في الحديث الشريف بضاعة مجزاة: أبو حامد الغزالي والمهدي بن تومرت الموحدي نموذجاً" .

وكذلك في تخريفات ما انحدر إليهم من متصوفة معطلة العقل والتفكير، وأصحاب الطرق والزوايا المختلفة الضالعة في الشركيات والكفر البواح، واللاتي لا زال لها روادها الهلكى وإلى اليوم، والذين يخضعون عامة في بنيتهم العقلية والتفكرية لمثلهم الدارج الشائع: "الواد اللي ادّاك ما خلاني!" (النهر الذي جرفك ما تركني)، على ما جاء من وصفهم وصنيعهم، عند كل من الإمامين التقويميين: ابن حزم الظاهري في القرن الخامس الهجري، والمقاصدي: أبي إسحاق الشاطبي في القرن الثامن رحمهما الله !. {أنظر كتابينا: "صناعة الفقه: التقويمية الظاهرية"

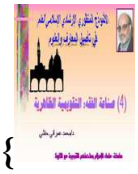

} و"صناعة الفقه: التقويمية المقاصدية عند الشاطبي"

}.

والحمق أنواع على أيّ حال!.

وهي أبحاث نموذجية في الحطابة الليلية التلقينية، لا تقل عن دعوى البابية ذاتها، الخارجة من نفس المشكاة الفكرية الباطنية أولا وأخيراً، مادامتا كلاهما تشربان من ميزاب خرافي واحد!.

1.2) تلفيقات حول إعادة كتابة التاريخ

اخترنا أن نمثل لهذا النمط من الكتابات العقدية، بما دأب على تسطيره **صائب عبد الحميد** في **مؤلفاته**، لتقاطعه مع بعض الموضوعات التي طرقناها في هذه الدراسة، ليلم بها القارئ من جوانبها كلها، وليكون لنفسه نظرة مستقلة ومحايدة في الموضوع.

يقول **صائب عبد الحميد**: [16]

حاول بعض المعاصرين أن يكتشف طريقاً جديداً يأخذ به بعيداً عن أسر كلمات علي عليه السلام، فراح يبرهن على أن أهل البيت لم يذكروا ما يدل على اختصاصهم بنص! أو وصية!، من خلال ما وجدوه من كلمات منقولة على السبطين عليهم السلام وليس فيها تصريح بهذا![17].

وهكذا ببساطة! يُعرضون عن كل ما أُثر عن عليّ عليه السلام

وأكثر من هذا، حاولوا حين **حرفوا!** شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية في بنود الصلح الذي تم بينهما، فقالوا: إن الحسن كتب في شروطه على معاوية:

وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً، بل يكون الأمر بعده شورى بين المسلمين.

إذن أقَر الحسن عليه السلام **مبدأ الشورى**، ولم يدع مجالاً لدعوى النص حتى على عليّ عليه السلام خاصة. لقد ارتضوا من هذا العهد **نصّه المحرف، لا غير، نصره للمذهب!، دون تحقيق!!!.** ونص هذا العهد ينقله: ابن قتيبة، وابن الأثير، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني وغيرهم، وفيه: أن لمعاوية الإمامة ما دام حياً، فإذا مات فالأمر للحسن من بعده.

فليس لمعاوية إذن أن يعهد لأحد من بعده، لأن الخلافة بعده للحسن عليه السلام ، ولا شيء وراء ذلك!

قلت: لا يغرن القارئ غير المطلع على ما يطمح إليه الرجل من تدليس، بهذا الحشد المتآزر! من **المصادر الثانوية السنية** دون التعريج على الأخبار المعنية كأخبار، ومعالجة

---

[16] "تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي: مسار الإسلام بعد الرسول ونشأة المذاهب" ص. 210، ط. أولى 1417 هـ/1997 م، منشورات مركز الغدير للدراسات الإسلامية الشيعية، بيروت

[17] هذا ما أثبته بأكثر من وجه ودليل، ومن المصادر الجعفرية نفسها، الناقد الجعفري المعاصر، المحارب بضراوة من طرف الحوزات، السيد أحمد الكاتب، صاحب كتاب: "تطور الفكر السياسي الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه"، نشر دار الجديد البيرتية لسنة1998.

محليتها من الإعراب، من حيث صحتها من كذبها. لأن كل هذه المصادر، لم تزد على أن نقلت نفس الخبر ولا زيادة!.

ثم لاحظ أيضاً، عدم إيراده للمصادر الجعفرية في الموضوع!، وهو تمويه مقصود، مادام الشيعي الجعفري العادي، ك مقلد تائه لا يستطيع التحقق من هذه الأخبار في مصادرها، ولا حملها على أي محمل، غير ما حمله إليه مؤدلجه المذهبي.

ثم هو تمويه على المسلم، غير الجعفري المذهب، لذات الخلفية، لأنه بدوره، لا يستطيع تبين الصواب من الخطأ في مثل هذه الدعاوى، ولا التحقق من هذه الأشياء، وهو لم يطلع عليها، ولا أنه أخذ عنها لمحة أو فكرة في حياته، من خلال برنامجه الدراسي، إلا أن يكون متخصصاً في الدراسات الشرعية المعنية بجدل الخلاف.

أضف إلى هذا أن هذا النوع من التأليف المراجعاتي، خاصية عامة لدى هذه الطائفة المتأخرة من المتأدلجين الجعفريين، سواء أكانوا أخباريين ممن يؤمنون قطعاً بتحريف القرآن، حال شرف الدين الموسوي، أو من الأصوليين "البين - بين"، والذين يمكن تسميتهم ب :"المراجعاتيين". وهو نفس الخط المتبع من طرف المخضرم العراقي السيد المرتضى العسكري على ما تقدم لنا.

والقصد من هذا الركم غير المفيد قطعاً، هو الإيحاء للقارئ غير الملم بهذا المنهج الملفق، بصحة قيام الدعوى كحجة على الخصوم، بمثل هذا الحشد للمراجع الثانوية الحائمة كلها حول خبر أوحد ووحيد!، ليوهم القراء وكأنها أخباراً متواترة في الموضوع!، بغية دغدغة فهم القارئ، غير المتخصص وغير الملم بمثل هذه الحيثيات!.

وهو ما سيكون لنا متسع للتدليل على بطلانه في كل مرة، وبأدلة قاطعة، من خلال الأمثلة التي تتقاطع مع موضوعاتنا هنا.

قلت: والخبر **الموثق الوحيد**، بشأن هذا الصلح، هو ما نقل البخاري في صحيحه، وأصحاب السنن في سننهم ونقله عنهم كل من جاءوا بعدهم ومن ضمنهم **الإحدى عشرية**[18]. قال البخاري[19]:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّد {بن عبد الله بن جعفر بن اليمان، أبو جعفر الجعفي السندي (ت: 229 هـ) **وهو ثقة**}، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ {بن عُيَيْنَة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد الهلالي الكوفي م المكي (ت: 198 هـ) **وهو ثقة**}، عَنْ أَبِي مُوسَى {إسرائيل بن موسى البصري (؟) **وهو ثقة**}، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ {أبو سعيد بن أبي الحسن يسار البصري (ت: 110 هـ) **وهو ثقة يدلس ويرسل كثيراً**}، يَقُولُ: اسْتَقْبَلَ وَاللَّه الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكَتَائِبَ أَمْثَالِ الْجِبَالِ،

فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ {هو الصحابي عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد السهمي (ت: 43 هـ؟)}: إِنِّي لأَرَى كَتَائِبَ لا تُوَلِّي حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا.

فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ {الصحابي معاوية بن أبي سفيان (ت: 59 هـ)}، وَكَانَ وَاللَّه خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ: أَيْ عَمْرُو!، إِنْ قَتَلَ هَؤُلاءِ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ هَؤُلاءِ مَنْ لِي بِأُمُورِ النَّاسِ؟، مَنْ لِي بِنِسَائِهِمْ؟، مَنْ لِي بِضَيْعَتِهِمْ؟.

فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ وَعَبْدَ اللَّه بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ،

فَقَالَ: اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَاعْرِضَا عَلَيْهِ وَقُولا لَهُ وَاطْلُبَا إِلَيْهِ.

فَأَتَيَاهُ فَدَخَلا عَلَيْهِ فَتَكَلَّمَا وَقَالا لَهُ فَطَلَبَا إِلَيْهِ،

فَقَالَ لَهُمَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: إِنَّا بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا.

قَالا: فَإِنَّهُ يَعْرِضُ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ،

قَالَ: فَمَنْ لِي بِهَذَا؟

قَالا: نَحْنُ لَكَ بِهِ.

فَمَا سَأَلَهُمَا شَيْئًا إِلا قَالا: نَحْنُ لَكَ بِهِ فَصَالَحَهُ.

---

[18] جاء في نهج البلاغة (16: 44): {وبعث معاوية عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة إلى الحسن للصلح فدعواه إليه، فزهداه في الأمر، وأعطياه ما شرط له معاوية، وألا يتبع أحداً بما مضى، ولا ينال أحد من شيعة علي بمكروه، ولا يذكر إلا بخير، وأشياء شرطها الحسن فأجيب إلى ذلك.

[19] أنظر صحيح البخاري، كتاب "الصلح" الحديث رقم 2505، وفي كتاب "المناقب" الأخبار رقم: 3357 و3463، ورواه الترمذي في كتاب: "المناقب" الحديث رقم 3706، والنسائي في كتاب "الجمعة" الحديث رقم: 1393، وأبو داود في كتاب السنة من سننه الحديث رقم: 4043، والإمام أحمد في مسند الأنصار من مسنده الأحاديث رقم: 19497، 19550، 19572، 19595 و 19611 وغيرهم.

فَقَالَ الْحَسَنُ {يعني البصري}: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ {الصحابي نفيع بن الحارث بن كلدة الثقفي البصري (ت: 52 هـ)} يَقُولُ:

«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِه وَهُوَ يُقْبِلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ به بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[20]

قلت: وهذا الخبر **خبر منقطع**، وبالتالي **ليس مما يندرج ضمن مصطلح الخبر الصحيح، فيما يخص الوثوقية السندية**، بل هو يدخل فيما اصطلح المحدثون على تسمية نوعه ب "**الغريب**"، أو ب "**الأفراد**". فهو:

أولاً: من **أفراد** الصحابي **أبي بكرة البصري**، الذي **تفرد** بروايته لوحده دون سائر الصحابة!، وهو:

ثانياً: من **أفراد** الحسن البصري، الذي لا يشاركه أحد في روايته عن **أبي بكرة**، لا من البصريين ولا من خارجهم من باقي الأمصار!.

وسيشتهر الخبر فقط عن **الحسن البصري**، مع مطلع القرن الثاني الهجري، حيث سيرويه عنه بضع أنفار.

والخبر في حد ذاته وموضوعه، لم يعن بإيراد **بنود الصلح**، بقدر ما هو بشارة من **الرسول ﷺ** في حق حفيده **الحسن بن علي** رضي الله عنه، ك **منقبة من مناقبه**[21].

---

[20] وأضاف البخاري: قالَ أبو عَبْد اللَّهِ (يعني الإمام البخاري): قالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ {هو شيخ البخاري: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي أبو الحسن ابن المديني البصري (162 هـ - 234 هـ) وهو ثقة ثبت}: إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الْحَسَنِ (يعني البصري) مِنْ أَبِي بَكْرَةَ (الصحابي) بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[21] أورد الأربلي في "كشف الغمة" (1: 564 - 565) هذا الخبر الوارد في صحيح البخاري بحذافيره فقال: {فما كان انقياد الحسن (ع) إلى الصلح لمعاوية وتسليم الأمر إليه والجنوح إلى الصلح من آثار الأخبار النبوية ومعدوداً في معجزاته ﷺ.

ونحن، وإن كنا لا نشك في وجود مناقب للحسن بن علي، حفيد الرسول ﷺ، إلا أننا، لا نستطيع، من جهة صحة الأخبار كأخبار، بناءً على هذا السند الغريب، في طبقتين من طبقاته، الجزم بورود مثل هذا الخبر عن الرسول ﷺ، وإنما، هو داخل في باب الاحتمال الراجح، لا غير[22]. وشتان الفرق ما بين الاحتمال وبين القطع اليقيني!.

ثم إن الحسن البصري (ت: 110 هـ)، كما هو مشهور من مذهبه رحمه الله، كان يتعاطف بدون مواربة، مع مواقف عليّ بن أبي طالب السياسية، ضد مخالفيه الذين حاربوه أو خرجوا عنه، لا يختلف في ذلك عن كل الأئمة التقويميين اللاحقين، أصحاب الشرعية الشورية من أمثال الأئمة:

أ) أبي حنيفة انعمان بن ثابت (ت: 150 هـ)،

ب) ومالك بن أنس (ت: 179 هـ)،

ت) ومحمد بن إدريس الشافعي (ت: 204 هـ) وغيرهم رحمهم الله[23].

بل إن كل هؤلاء الثلاثة، ساندوا الثورات الزيدية المتلاحقة، وأوذوا في سبيل ذلك، إيذاءً شديداً، حال ضرب الإمام مالك من طرف والي العباسيين على المدينة، إلى أن انفكت إحدى ذراعيه، أو استشهاد أبي حنيفة رحمه الله في سجن المنصور، أو نقل الشافعي مصفداً بالأغلال إلى هارون الرشيد مع يحيى الزيدي في ثورته على العباسيين،..إلخ.

---

[22] أنظر بهذا الصدد منهجنا في التعامل مع الأخبار في كتيبنا المتوج لهذه السلسلة: "صياغة الأنموذج المنظوري الإرشادي العام. في الفقه والعلوم"

[23] أنظر كتبنا في تقويمياتهم الأصولية ضمن هذه السلسة: "صناعة الفقه: نشأة مدرستي العراق والحجاز ومناهجهما"، و"صناعة الفقه: التقويمية الأصولية الشافعية".

وكل ذلك، تحملوه صابرين محتسبين، من منطلق دعوة هؤلاء الثوار، إلى إعادة تطبيق حكم الشورى بين المسلمين، وليس لأحقيتهم الدموية، أو الوراثية بأيّ وجه من الوجوه أو محمل من المحامل.

ثم، إن بعض التدليس الذي عرف به الحسن البصري، هو عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، حيث كان يواري عنه ولا يصرح باسمه، خشية إثارة نقمة حكام الوقت، وهو ما عاناه كل التقويميون اللاحقون، وبدون استثناء، مع جبابرة عصرهم[24].

وهو ذات المنهج الطائفي الإقصائي، الذي تنتهجه الثورة الإيرانية في عصرنا الحاضر ضد مواطنيها السنة، الذين منعوا بعد نجاح الثورة التي شاركوا فيها إخوانهم بكثافة، من شغل الوظائف الرسمية، والتوظيف في الجيش، وبناء المساجد، والاتصال بإخوانهم في المذهب الفقهي في الخارج، مما تضمنه، ويا للأسف، المواثيق والأعراف الدولية للأقليات المسلمة في كل دول العالم، إلا في بلاد الإسلام!.

وهو ما سنأتي على تعرية بعض ممارساته الفجة لاحقاً.

قلت: فلنعرج إذن على خبره هذا، الذي ينعته رجماً بالغيب، بأنه صحيح!، وهو أبعد ما يكون عن ذلك، لقلة بضاعته في علم الحديث ومناهجه أولاً، ثم لعوار منطقه المتحيز لطائفته ثانيا، وهما مقتلان، لو كان قد تحوط لهما، لعصماه، دون أدنى شك، من الوقوع في مثل هذه الأخطاء المنهجية المبتذلة في التعامل مع الأخبار، حال ما يقع في شباك شركه كل المؤدلجين عامة.!

---

[24] وهو ذات المنهج الطائفي الإقصائي، الذي تنتهجه الثورة الإيرانية في عصرنا الحاضر ضد مواطنيها السنة، الذين منعوا بعد نجاح الثورة التي شاركوا فيها إخوانهم بكثافة، من شغل الوظائف الرسمية، والتوظيف في الجيش، وبناء المساجد، والاتصال بإخوانهم في المذهب الفقهي في الخارج، مما تضمنه، ويا للأسف، المواثيق والأعراف الدولية للأقليات المسلمة في كل دول العالم، إلا في بلاد الإسلام!. وهو ما سنأتي على تعرية بعض ممارساته الفجة في آخر هذه الدراسة.

قال ابن حجر العسقلاني[25]:

قال أبو بكر بن أبي خَيثَمَة: {أحمد بن زهير بن حرب (ت: 279 هـ) وهو صدوق}، حدثنا هارون بن معروف {أبو علي المروزي الخزاز الضرير، نزيل بغداد (ت: 231 هـ) وهو ثقة}، حدثنا ضمرة (أبو عبد الله بن ربيعة الفلسطيني الرملي (ت: 202 هـ) وهو ثقة ، ثم هو الراوية الرئيس لعبد الله بن شوذب، وهو يهم وله مناكير، وقد أنكر عليه الإمام أحمد حديثاً}، عن عبد الله بن شوذب {أبو عبد الرحمن الخراساني البلخي، ثم البصري، ثم المقدسي (86 هـ – 156 هـ) وهو ثقة} قال:

لما قتل علي، سار الحسن بن علي في أهل العراق ومعاوية في أهل الشام فالتقوا، فكره الحسن القتال وبايع معاوية على أن يجعل العهد للحسن من بعده، فكان أصحاب الحسن يقولون له: يا عار المؤمنين، فيقول: العار خير من النار!

قلت: هذا خبر، مرسل ومنقطع، ولا يصح سنداً. ذلك أن عبد الله بن شوذب، الراوي لهذا الخبر، لن يولد إلا بعد مرور 46 سنة على الأحداث التي يتحدث عنها!.

وقد أورد ابن حجر خبراً آخر ذا صلة بالموضوع فقال[26]:

قال ابن سعد {محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري البغدادي (ت: 230 هـ) وهو ثقة صاحب كتاب: "الطبقات الكبرى"}: أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي {أبو وهب البصري الباهلي (ت: 188 هـ) وهو ثقة}، حدثنا حاتم بن أبي صغيرة {ابن مسلم أبو يونس القشيري البصري (ت: ؟) وهو ثقة}، عن عمرو بن دينار {أبو محمد الجمحي (ت: 125 أو 126 هـ) وهو ثقة حدث عنه من بين آخرين: الإمام السادس للجعفرية جعفر الصادق (ت: 148 هـ)} قال:

كان معاوية {بن أبي سفيان (ت: 59 هـ)} يعلم أن الحسن {بن علي بن أبي طالب (ت: 49 هـ)} أكره الناس للفتنة، فراسله وأصلح الذي بينهما وأعطاه عهداً إن حدث به حدث والحسن حي، ليجعلن هذا الأمر إليه!..

---

[25] "الإصابة في تمييز الصحابة "(1: 330)، نشر دار الكتاب العربي. وقد أوردها أيضاً في: ".فتح الباري شرح صحيح البخاري" (13: 56)، طبعة دار المعرفة، بدون تاريخ.

[26] أنظر "الإصابة" (1: 329 - 330)

قلت: ويقال عن هذا الخبر ما قيل عن الأول، وهو: أن عمرو بن دينار، لم يشهد الأحداث التي يتحدث عنها، ولا رفعها إلى أحد فوقه!.

ثم، هو لم يكن قد ولد بعد، وأحداث سنة 41 هـ تجري وقائعها على مسرح الأحداث، إذ بين وفاته ووفاة معاوية بن أبي سفيان 67 سنة !.

وقد ورد في ترجمته أن عمره جاوز السبعين سنة[27] ولم يبلغ الثمانين بعد، مما يعني أنه كان حدثاً لا يميز عند وفاة معاوية سنة 59 هـ. أي: أن عمره يومذاك، كان لا يتعدى السبع سنين، على أقصى تقدير!. أو بالكلام الفصيح: فهو يتحدث عن وقائع حصلت، بعد إحدى أو اثنتا عشرة سنة، قبل ولادته!.

أضف إلى هذا، أن عمرو بن دينار، متهم بالتدليس[28]، تدرك أن هذا الخبر، يفتقر إلى الحد الأدنى من الاحتمال، فما بالك التصديق!؟.

قلت: : ثم، يقال لهذا المؤدلج، الذي ادعى أنه ولد لأبوين سنيين، واكتشف التشيع بعد:

كيف تُجَوِّز في عرفك!، انطلاقاً من هذا الخبر الذي لا يصح سنداً، مع عوار متنه!، تسليم الحسن الأمر ل معاوية أصلاً، وهو عند الحزب الذي تدعي الدخول إليه من النافذة وليس من

---

[27] انظر ابن حجر العسقلاني في: "تهذيب التهذيب" (8: 45/26)، ط. أولى: 1404 هـ/1984 م، دار الفكر، بيروت.

[28] أورده ابن حجر العسقلاني ضمن قائمة المدلسين في كتابه: "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" ص. 42، دار الكتب العلمية، ط. أولى: 1405 هـ/1984 م، بيروت.

الأبواب المشرعة، بحسب التخريج الأسطوري للمذهب، يعد معصوماً! لا يخطئ![29]، وموصى إليه بالإمامة وليس بالخلافة فحسب!، التي هي بدعة عند حزبك، ابتدعها أبو بكر وعمر بن الخطاب في سقيفة بني ساعدة!؟.

فهذا النمط من الحطابة الليلية في الأخبار سمة بارزة عند كل هؤلاء المؤدلجين، حيث لا يهمهم، أصح الخبر أم لم يصح، كما صرح بذلك، في النص أعلاه، بالنسبة للعهد للحسن بالخلافة بعد معاوية!، الذي لم يُقبرك نصه سوى في القرن التاسع الهجري، مادامت الغاية تبرر الوسيلة عنده!.

قلت: ومن مماحكاته التدليسية، في هذا المنحى بالذات، يستوقفنا ما أورده في كتابه: "تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي: مسار الإسلام بعد الرسول ونشأة المذاهب"[30]، بأن المؤرخ عبد الملك بن هشام (ت: 213 هـ) بتر "سيرة" محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني (ت: 151 هـ/768 م) من خبر مفاده: أن النبي ﷺ أنذر قومه من بني هاشم وبني المطلب عند نزول قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ وقال لهم في علي:

"إن هذا أخي، ووصيي!، وخليفتي فيكم!، فاسمعوا له وأطيعوا!"،

وبأن علاء الدين، علي بن محمد بن إبراهيم الشيخي الصوفي البغدادي المعروف بالخازن (678 هـ - 741 هـ) المفسر، أورد هذا الخبر في تفسيره، نقلاً من سيرة ابن إسحاق!، وليس له في سيرة ابن هشام من ذكر أو أثر!.

---

[29] راجع ما أوردنا قبل قليل، بهذا الصدد، عند محمد رضا المظفر في عقائده.

[30] أنظر: ذلك ص. 76، من طبعته أولى لسنة: 1417 هـ/1997 م، منشورات "مركز الغدير للدراسات الإسلامية"، بيروت.

ويحاول فيزياؤنا الهاوي أن يوحي لنا بأن هناك مؤامرة في التستر على حـــق علي فـــي الخلافة، من طرف المؤرخين!.

قلـــت: ومادام حبل التلفيق والافتراء قصير!، وقد ينتهي في آخر المطاف، إلى الالتفاف حول عنق صاحبه، فأسأل فيزياءنا الغاوي، وأنا ابن العترة غير مدفوع، وعلي جـــدي في الدنيا وفي الآخرة:

كيف أمكن أن يتأتى للخازن، وهو من مفسري القرن الثامن الهجري!، أن يورد مثل هذا الخبر من سيرة ابن إسحاق، ويدخله في تفـــسيره "لباب التأويل في معاني التنزيل" الـــذي لخصه من "معالم التنزيل"، وهو تفسير لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: 510 أو 516 هـــ) الملقب بمحيي السنة، بعد أن أضاف إليه أشياء أخرى التقطها من تفاسير أخرى، **مع أنه لا أحد قبله كان قد وقف على الخبر في سيرة ابن إسحاق؟!.**

ولو لم يكن السيد خاطئ عبد الحميد، مصاب بلوثة الدودة الشصية، التي غبـــشت علـــى منطق الأشياء عنده، لتأكد بداهة، أن الخبر ظاهر البطلان من سياقه ومضمونه، دونما حاجـــة، إلى بحث أو تمحيص في أصله أو فصه!، مادام علي بن أبي طالب نفسه، لم يؤثر عنه تاريخياً أثناء خلافته، أنه ادعى هذا الذي اخترقوه له كقول، وها قـــد حكـــم المـــسلمين، علـــى رؤوس الأشهاد، لخمس سنوات متتالية كاملة، ك خليفة شرعي رابع لا ينازع في شرعيته سوى هالـــك أو متنطع!.

أليس هذا يدخل ضمن ما أوردنا في حق السيد خاطئ عبد الحميد سابقاً، ومن ذات الخلفية والمنطلق، في قوله: "وليس بمستنكر" في تعليقه على الخبر الملفق في القرن التاسع الهجري،

بأن الصلح بين معاوية بن أبي سفيان والحسن بن علي، نص على أن تؤول الخلافة إلى الحسن بن علي بعد وفاة معاوية!؟.

انتهى وتليه الحلقة الخامسة

مأساة كربلاء في وجدان الأمة